

## خطر التركيز في محافظة التسهيلات الائتمانية وأثره على عائد المحفظة وربحية البنك

### (دراسة تطبيقية على المصارف التقليدية السورية)

طالب الماجستير: احمد فؤاد الشاطر -المعهد العالي لإدارة الاعمال

الدكتور المشرف: ياسر كفا

#### ملخص

هدفت الدراسة الحالية لمعرفة أثر خطر التركيز في محافظة التسهيلات الائتمانية على مستوى القطاع الاقتصادي وعلى مستوى أنواع التسهيلات على عائد المحفظة وربحية البنوك التجارية العاملة في الجمهورية العربية السورية.

لقد تم الاعتماد على أسلوب العينة القصدية في اختيار عينة البحث التي تكونت من 5 بنوك تقليدية سورية خاصة وذلك بالاعتماد على القوائم المالية لهذه البنوك. وامتدت فترة الدراسة من عام 2015 حتى عام 2020. فيما يخص طرق قياس المتغيرات فقد تم قياس نسبة تركيز التسهيلات الائتمانية الممنوحة حسب القطاع الاقتصادي وحسب أنواع التسهيلات عن طريق مقياس هيرشمان هيرفاندال HH، أما المتغيرات التابعة فقد تم قياس عائد المحفظة بنسبة الفوائد والعمولات الدائنة للتسهيلات الائتمانية إلى إجمالي التسهيلات وربحية البنك بنسبة صافي الربح إلى إجمالي الأصول.

أشارت نتائج الدراسة بعد تطبيق أسلوب تحليل انحدار البيانات المقطعية (Panel Data) على المتغيرات إلى عدم وجود أثر للتركز في محافظة التسهيلات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي على كل من عائد المحفظة وربحية البنك كذلك خلصت الدراسة إلى عدم وجود أثر للتركز في محافظة التسهيلات الائتمانية حسب أنواع التسهيلات على عائد المحفظة وربحية البنوك عينة البحث. في ضوء ذلك كانت أهم مقترحات الدراسة لأصحاب القرار المصرفي بالعمل على زيادة التنوع محفظة التسهيلات الائتمانية حسب أنواع التسهيلات والتوجه لتسويق الأنواع الأقل طلبا من قبل العملاء ما يحقق التوازن والتنوع المناسب بين جميع الأنواع ويقلل من الخطر على المحفظة، وأيضا زيادة التنوع في محافظة التسهيلات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي وذلك بزيادة الاهتمام بالقطاعات الاقتصادية التي قل المنح لها خلال فترة الدراسة.

**الكلمات المفتاحية:** التسهيلات الائتمانية، التركيز الائتماني، المخاطر المصرفية، العائد، الربحية، البنوك.

## The Risk of The Concentration in The Portfolio of Credit Facilities and its Impact on the Portfolio Return and Bank Profitability

### Empirical Study of Syrian Conventional Banks

#### Abstract

The current study aimed to find out the impact of the independent variables represented by the effect of concentration in the credit facilities portfolio by economic sector and types of facilities, on the portfolio return and bank profit in the study sample, which are the commercial banks operating in the Syrian Arab Republic.

It was relied on the intentional sampling method in choosing the research sample, as all the research community, which numbered 5 private Syrian traditional banks, were selected by relying on the banks' financial statements. The study period extended from 2015 till 2020. Regarding the methods of measuring variables, the ratio of the concentration in credit facilities by economic sector and by types of facilities were measured by Herfindahl Hirschman Index HHI, and regarding the dependent variables, the portfolio return was measured by the ratio of the credit interests and commissions of the facilities portfolio to the total credit facilities and the bank profit was measured by the ratio of the net profit to the total assets.

The results of the study, after applying the panel data regression method on the variables, indicated that there was no significant effect of the ratio of concentration in credit facilities by economic sector and by types of facilities on the portfolio return, also there was no significant effect of the ratio of concentration in credit facilities by economic sector and by types of facilities on the bank profitability. In light of this, the study's most important recommendations for banking decision makers were to increase the diversification in the credit portfolio at the level of the types of facilities by marketing the types that are less demanded by the clients which achieves the appropriate balance and diversity among all types and reduces the risk on the portfolio, also increase the diversification in the credit portfolio at the level of economic sector by paying more attention to the sectors that were less granted during the duration of the study.

**Keywords:** Credit facilities, Credit Concentration, Bank risk, Return, Profitability, banks.

## المقدمة

تلعب المؤسسات المصرفية دورًا مهمًا في اقتصاديات الدول حيث تقبل مدخرات العملاء على شكل ودائع وتقوم بإعادة توجيه قسم كبير منها في شكل تسهيلات ائتمانية لصالح كافة القطاعات الاقتصادية وذلك لتمويل أعمالها والحفاظ على استمراريتها في بيئة اقتصادية معقدة للغاية، وبذلك يمكن اعتبار الائتمان بأنه أهم مقومات البنوك التجارية. إن لمحفظة القروض مكانة كبيرة لدى البنوك، لأن معظم دخلها يأتي من أنشطة الإقراض وبالتالي هذا يفسر سبب توجه البنوك لعمليات الائتمان وذلك لانعكاسها على مركزها المالي، والذي يتأثر بدوره بمجموعة من المتغيرات.

من ناحية أخرى، لقد ألمت عدة أزمات مالية بالبنوك التجارية مع مرور الزمن، منها أزمة الكساد الكبير بالإضافة إلى أزمة عام 2008، والتي أثرت على العالم بأسره وجميع القطاعات، وذلك دفع المؤسسات الدولية والاقتصادية والمالية لدراسة مسببات هذه الأزمات لإيجاد الحلول والضمانات الاستباقية منعا لتكرار مثل هذه الأزمات والتي كان أهمها تركيز الائتمان والمخاطر المرتبطة به.

تعد مخاطر التركيز من أهم مسببات الخسائر الفادحة للبنوك حيث أنها تؤثر في قدرتها على مواصلة أعمالها وأنشطتها المالية لتمويل الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين إضافة إلى قدرتها على الوفاء بالتزاماتهم تجاه المودعين، لأنه عند وجود تركيز مرتفع لدى البنك وحدث التعثر لدى الجهة المقترضة موضوع التركيز يصبح خطر هذا التركيز محقق ويفضي إلى خسائر في محفظة التسهيلات كونها تعتمد في وارداتها على عوائد التسهيلات الموظفة لدى هذه الجهة الوحيدة المتركزة ويصبح التقليل من هذه الخسائر أمر صعب بسبب عدم التنوع، لذلك تحتاج البنوك في إدارة محافظها الائتمانية إلى الموازنة بين التركيز والتنوع، ويجب أن تكون على دراية أن توزيع المحفظة يتطلب خبرة في مجالات مختلفة وفهمًا لإمكانية وجود مخاطر التركيز داخل وخارج بنود الميزانية العمومية وإضافة إلى أن تكاليف التنوع قد تؤثر سلباً على عوائد المحافظ وعلى أرباح البنوك.

في ضوء ما تقدم، تهدف الدراسة الحالية إلى تحديد أثر تركيز الائتمان على مستوى القطاع الاقتصادي وعلى مستوى أنواع التسهيلات على عائد المحفظة وربحية البنوك التقليدية العاملة في الجمهورية العربية السورية.

الدراسات السابقة

الدراسات العربية

- دراسة المملوك أنس، (2020)، بعنوان "أثر مخاطر التركيز الائتماني القطاعي في ربحية

ومخاطر المصارف (دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الخاصة في سورية)"

هدفت هذه الدراسة الى معرفة أثر تركيز المحفظة الائتمانية للمصارف في مستوى القطاع الاقتصادي، حيث طبقت على المصارف الإسلامية الخاصة في سورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية ودرست بيانات هذه المصارف خلال المدة الممتدة من العام 2011 إلى نهاية عام 2018 من خلال الاعتماد على مؤشر **Herfindahl-Hirschman - HHI** لقياس تركيز المحفظة الائتمانية. وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين درجة التركيز الائتماني القطاعي في محفظة التسهيلات الائتمانية ودرجة المخاطر التي تتعرض لها المصارف عينة البحث فضلا عن عدم وجود علاقة بين درجة التركيز الائتماني القطاعي في محفظة التسهيلات الائتمانية وربحية المحفظة إضافة إلى وجود علاقة طردية بين درجة التركيز القطاعي وأداء المصارف عينة الدراسة.

- دراسة سليمانى احمد، (2016)، بعنوان "أثر التركيز الائتماني وفق القطاع الاقتصادي على

المخاطر الائتمانية"

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر كل من التسهيلات الائتمانية الممنوحة الى القطاعات الاقتصادية على المخاطر الائتمانية، حيث تألفت عينة البحث من 15 مصرف، وتم استخدام السلاسل الزمنية وتبين عدم وجود فروق معنوية بين التركيزات الائتمانية وفق القطاع الاقتصادي على المخاطر الائتمانية، إضافة إلى عدم وجود أثر ذو دلالة احصائية للقطاع الزراعي والصناعي والأفراد على المخاطر الائتمانية، ووجود أثر ذو دلالة احصائية للقطاع التجاري على المخاطر الائتمانية.

- دراسة احمد، يوسف، (2015)، بعنوان "أثر التركيز في التعرضات الائتمانية على ربحية

ومخاطر الائتمانية للمصارف الإسلامية"

هدفت هذه الدراسة الى معرفة أثر التركيز في التعرضات الائتمانية على حسب القطاع الاقتصادي على ربحية ومخاطر الائتمانية للمصارف الإسلامية، تضمنت عينة البحث أربعة مصارف إسلامية في مصر في الفترة بين 2011 و2015 ودرست نسب التركيز في التسهيلات الائتمانية وفق

القطاعات الاقتصادية حسب المعاملات الإحصائية. خلصت الدراسة إلى وجود علاقة وأثر ذو دلالة إحصائية بين نسب التركيز في التسهيلات الائتمانية والمخاطر الائتمانية وقد تبين أن القطاع التجاري هو الأكثر خطراً، كما تبين وجود علاقة ذو دلالة إحصائية وعكسية بين التركيز في التسهيلات الائتمانية وربحية المصارف الإسلامية.

• دراسة علي، غذوان (2015) بعنوان " أثر تركيز المحفظة الائتمانية في أداء المصارف :

دراسة تطبيقية على المصارف التقليدية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر تركيز المحفظة الائتمانية للمصارف في مستوى القطاع الاقتصادي وفي مستوى خطوط الأعمال في أدائها، إذ تضمنت عينة البحث ستة مصارف تقليدية خاصة مدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. درست بيانات هذه المصارف خلال المدة الممتدة من بداية الربع الأول للعام 2010 إلى نهاية الربع الثاني للعام 2014. اعتمدت الدراسة على مؤشر Herfindahl-Hirschman لقياس تركيز المحفظة الائتمانية، وعلى نسبة Tobin's q لقياس أداء المصارف عينة البحث. أظهرت نتائج الدراسة أن تركيز المحفظة الائتمانية على مستوى القطاع الاقتصادي وعلى مستوى خطوط الأعمال يؤثر بشكلٍ دالٍ معنوياً في أداء المصارف، والعلاقة التي تربط هذا التركيز بأداء المصارف هي علاقة طردية. كما أظهرت نتائج الدراسة أن أثر تركيز المحفظة الائتمانية على مستوى القطاع الاقتصادي في أداء المصارف لا يختلف بشكلٍ معنوي عن أثر تركيز المحفظة الائتمانية على مستوى خطوط الأعمال في أداء هذه المصارف.

• دراسة الطائي، سجي، (2013م)، بعنوان "أثر مخاطر التركيز الائتماني القطاعي في ربحية

ورأس مال المصارف التجارية: دراسة تطبيقية على بنك الإسكان الأردني والبنك الأردني

الكويتي"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر مخاطر التركيز الائتماني لدى المصارف التجارية حسب القطاع الاقتصادي على ربحية ورأس مال هذه المصارف. تضمنت عينة الدراسة كل من بنك الإسكان الأردني والبنك الأردني الكويتي في الفترة بين 2010 و2011، استخدم الباحث مؤشر Herfindahl-Hirschman لقياس درجة التركيز القطاعي لمحفظة القروض بالإضافة إلى نسبة صافي الفوائد في محفظة القروض لقياس ربحية المحفظة. خلصت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية

قوية بين درجة التركيز القطاعي في محفظة القروض وربحية المحفظة، فضلاً عن وجود علاقة عكسية قوية بين درجة التركيز القطاعي في محفظة القروض وأسامال المصارف التجارية.

#### الدراسات الأجنبية

- **ALFARAJ (2021) "The Impact of Credit Concentration on Firm Performance: An Empirical Study of Jordanian Commercial Banks"**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تركيز الائتمان على أداء البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان. تكونت عينة الدراسة من 13 مصرفاً تجارياً درست بياناتها خلال الفترة 2010-2019. أظهرت النتائج عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لتركيز الائتمان على الأداء المالي والذي تم قياسه بواسطة العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، والعائد على السهم، بينما كان هنالك تأثير إيجابي ودلالة إحصائية لحجم البنك على الأداء المالي حيث تم قياسه بواسطة العائد على الأصول والعائد على السهم. أيضاً، لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لحجم البنك على الأداء المالي الذي تم قياسه بواسطة العائد على حقوق الملكية. أظهرت النتائج أيضاً أن هناك تأثيراً سلبياً للرافعة المالية على الأداء المالي كما تم قياسه حسب العائد على الأصول والعائد على الأسهم والعائد على حقوق الملكية. أوصت الدراسة بأن تركز البنوك التجارية على جميع العناصر في تقييم وتحديد مستوى أدائها المالي والعمل على مقارنة تركيز الائتمان في البنوك التجارية مع بعضها البعض والتأكد من وجود نسبة معينة من التركيز الائتماني للحفاظ على جودة العمل لدى هذه البنوك التجارية ولتحقيق مستوى عال من الأداء المالي.

- **Saeed MS\* and Zahid N, (2016)، The Impact of concentration of credit on Profitability of the Commercial Banks، Glasgow Caledonian University، Glasgow Business School، Glasgow، UK.**

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر التركيز الائتماني القطاعي على الربحية لدى المصارف التجارية البريطانية، تكونت عينة الدراسة من ثلاثة مصارف تجارية بريطانية حيث درست بياناتها المالي للفترة بين 2012 و2016، خلصت الدراسة الى وجود علاقة قوية وطردية بين زيادة التركيز والمخاطر الائتمانية ووجود علاقة قوية وعكسية بين نسب التركيز والربحية في المصارف التجارية البريطانية.

- **Chen, Y et al ، (2013) , "A New Measurement of Sectoral Concentration of Credit Portfolios".**

هدفت الدراسة إلى قياس درجة التركيز القطاعي للمحافظ الائتمانية الخاصة في البنوك الصينية حيث تكونت عينة الدراسة من 16 مصرفا تجاريا صينيا دُرست بياناتها المالية خلال الفترة 2007-2011.

تم الاعتماد على مقياس هيرشمان هيرفندال المعدل لقياس درجة التركيز القطاعي لدى المصارف عينة الدراسة حيث خلصت إلى أن التركيز القطاعي للمحفظة الائتمانية يؤدي إلى مخاطر عالية أي أن هناك علاقة طردية بين التركيز الائتماني والمخاطر.

- **Brian Langrin & Kristen Roach, (2008) “Measuring the Effects of Concentration and Risk on Bank Returns: Evidence from a panel of Individual; Loan Portfolio in Jamaica”**

هدفت الدراسة إلى معرفة آثار التركيز والمخاطر على عوائد المصارف باستخدام مجموعة من محافظ القروض الخاصة بالقطاع المصرفي في جامايكا وذلك باستخدام أسلوب الانحدار الخطي والانحدار غير الخطي على بيانات 15 مصرف خلال الفترة الممتدة من عام 2000 لغاية 2007. خلصت الدراسة إلى وجود أثر للتركز لدى المحافظ الائتمانية حيث كلما تم تركيز المحفظة بشكل أكبر كلما ساعد على الابتعاد عن المخاطر النظامية التي من الممكن التعرض لها.

#### **أوجه التشابه والاختلاف بين هذه الدراسة والدراسات السابقة**

تتشابه الدراسة مع معظم الدراسات السابقة من حيث سعيها لمعرفة أثر خطر التركيز الائتماني حسب القطاعات الاقتصادية على عائد المحفظة أو ربحية البنك، فقد تشابهت معها من حيث طريقة قياس هذه المتغيرات، ولكن تختلف هذه الدراسة عن سابقتها في انها لم تتوقف عند اختبار أثر التركيز على مستوى القطاع الاقتصادي فقط بل قامت أيضا باختبار أثر خطر التركيز في محفظة التسهيلات الائتمانية على مستوى نوع التسهيل على عائد المحفظة وربحية البنك، كذلك اختلفت عن سابقتها من حيث زمان الدراسة وحجم العينة حيث كان فترة الدراسة من عام 2015 حتى عام 2020 بالإضافة إلى أن عينة الدراسة تضم 5 بنوك سورية تقليدية خاصة.

### مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

تتركز مشكلة الدراسة في المخاطر التي تتعرض لها المصارف نتيجة منح القروض للشركات والمستثمرين والأفراد على مستوى القطاعات الاقتصادية في وقت تزداد فيه التحديات والمخاطر والتي منها تلك المرتبطة بالعوامل السياسية والأمنية والتي قد تؤدي لعدم سداد القروض من قبل المقترضين مع الفوائد المترتبة عليها في المواعيد المحددة فكلما زادت درجة عدم التأكد بقوة المركز المالي للمقترض زادت مخاطر تعثره عن السداد وتزداد تبعات مخاطر عدم السداد على المصارف عندما تكون نسب تركيزها عالية حيث أن عدم التنوع يؤدي إلى أضرار كارثية في حالات التعثر التي من الممكن أن تؤثر على عائد وربحية المصرف بشكل كبير.

أنه نتيجة ارتفاع عمليات المنح الائتماني وما ترافق معها من ارتفاع في حجم المخاطر التي من الممكن أن تؤثر في عوائد محفظة التسهيلات وفي أرباح البنوك، تظهر مشكلة البحث في معرفة ماهية خطر التركيز في المنح الذي قد يرافق تلك التسهيلات والعمليات الإقراضية من حيث التركيز القطاعي أي حسب القطاع الاقتصادي أو التركيز على صعيد التسهيلات المقدمة في المحفظة، بالإضافة إلى الحاجة الملحة لترشيد قرار المنح الائتماني من خلال معرفة مدى تأثير التركيز في هذا المنح على عوائد وأرباح البنوك التقليدية السورية. ومن هنا يمكن تحديد مشكلة البحث بالإجابة على الأسئلة التالية:

ما هو أثر خطر التركيز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي على عائد المحفظة لدى البنوك التقليدية السورية؟

ما هو أثر خطر التركيز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي على ربحية البنوك التقليدية السورية؟

ما هو أثر خطر التركيز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب أنواع التسهيلات على عائد المحفظة لدى البنوك التقليدية السورية؟

ما هو أثر خطر التركيز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب أنواع التسهيلات على ربحية البنوك التقليدية السورية؟

## أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من الناحية العملية بالنسبة للمصارف ومدراءها وصانعي القرار المصرفي من حيث مساعدتهم على اتخاذ قرارات السياسة المصرفية العامة، حيث إن هذه الدراسة تقدم معلومات قد تفيد في دعم قرار منح الائتمان بالنسبة للقطاع الذي يعمل فيه المستفيدون، وستساعد في تقييم العوامل الرئيسية لتحديد سياسات المنح كالتقييم وإعادة التصنيف للمقترضين قطاعياً وتحديد النوع الائتماني المناسب لمجال الاستثمار وغيرها من مكونات وعوامل سياسة المنح التي تحقيق التوازن المطلوب بين التركيز والتنوع ما يساعد على زيادة عوائد وأرباح البنوك.

أما من الناحية العلمية تساهم هذه الدراسة في التركيز على شرح أهم أنواع التسهيلات الائتمانية بالإضافة إلى أهم المخاطر المصرفية التي قد ترتبط بها وتنتج عنها، وكذلك دعم الدراسات التي تناقش مفهوم التركيز وماهية العلاقة التي تربطه ببقية المخاطر المصرفية التي تواجه البنوك ومعرفة آثاره على عوائد المحافظ وأرباح البنوك التقليدية السورية.

## أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف التالية:

- معرفة أثر خطر التركيز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي على عائد المحفظة للبنوك التقليدية العاملة في الجمهورية العربية السورية.
- معرفة أثر خطر التركيز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي على ربحية البنوك التقليدية العاملة في الجمهورية العربية السورية.
- معرفة أثر خطر التركيز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب أنواع التسهيلات على عائد المحفظة للبنوك التقليدية العاملة في الجمهورية العربية السورية.
- معرفة أثر خطر التركيز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب أنواع التسهيلات على ربحية البنوك التقليدية العاملة في الجمهورية العربية السورية.
- تقديم مقترحات لمدراء البنوك وحكام البنوك المركزية لتحسين السياسات الخاصة بالمخاطر الائتمانية في الجمهورية العربية السورية.

## محددات الدراسة

- عدم توافر الدراسات التي شملت كافة المتغيرات المستخدمة لقياس المخاطر معا بشكل شمولي، مما يحد من القدرة على المقارنة مع الأدبيات السابقة.
- عدم توافر الدراسات الكافية في البيئة السورية التي لبنوكها خصوصية نتيجة لتبعات الأزمة الداخلية التي غيرت خصائص البنوك في الدولة.

## المنهجية

### أسلوب وتصميم الدراسة

اعتمدت الدراسة على الأسلوب التحليلي الكمي من خلال تحليل مجموعة من البيانات العددية للوصول إلى النتائج المطلوبة وهذه البيانات مأخوذة من مراجعة التقارير السنوية والقوائم المالية للبنوك المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، حيث تم تطبيق الإحصاء الوصفي من أجل الحصول على مؤشرات تخص وصف عينة الدراسة بالإضافة إلى تطبيق أسلوب تحليل البيانات المقطعية (Panel Data) لمعرفة الأثر للمتغيرات حسب أسئلة الدراسة وفرضياتها وذلك باستخدام نموذج الآثار العشوائية (Random Effect) ونموذج الآثار الثابتة (Fixed Effect) ثم للتوصل إلى النموذج الأكثر ملائمة لبيانات البحث وإعطاء نتائج دقيقة تم تطبيق اختبار هاوسمان (Hausman Test) للمفاضلة بين النموذجين.

### مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من كافة المصارف الخاصة العاملة في الجمهورية العربية السورية، وقد تم استثناء المصارف الأخرى من مجتمع البحث للأسباب التالية:

1. تم استثناء المصارف العامة لأنها تتبع للدولة وبالتالي تخضع لمؤثرات تتعلق بالسياسة الحكومية المالية والنقدية عند توجيه مواردها نحو استثمارات مختلفة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، إضافة إلى صعوبة الحصول على البيانات المالية لها.
2. تم استثناء المصارف الإسلامية لأنها لا تتعامل بالقروض، فهي تطبق مبادئ الشريعة الإسلامية في نشاطاتها المصرفية.

3. تم استثناء بنك الائتمان الأهلي (عودة سابقاً) وذلك بسبب التغير الذي طرأ على هيكلية الداخلية والتي سببت تأخر في نشر البيانات المالية خلال سنة التغيير وبذلك فإن البيانات المتوفرة لا تغطي كامل فترة البحث حتى تاريخ انجازها.

وبذلك فإن مجتمع البحث يتكون من 10 بنوك تقليدية خاصة تم الاعتماد على أسلوب العينة القصدية في اختيار عينة الدراسة منها لاعتماد بياناتها المالية في حساب متغيرات الدراسة حيث تم اختيار 5 بنوك وهي (بنك بيمو السعودي الفرنسي - بنك سورية والمهجر - المصرف الدولي للتجارة والتمويل - بنك قطر الوطني (سورية) - بنك سورية والخليج) وهذه البنوك التي تملك رأس المال الأكبر من بين بنوك مجتمع الدراسة ما يساعد على تجانس بيانات العينة وتشكل العينة نسبة 50% من مجتمع الدراسة وهي نسبة جيدة في مثل هذا النوع من البحوث (علي، 2015، 128).

#### مصادر جمع البيانات

لعمل على تغطية الجانب العملي في الدراسة كان الاعتماد على المصادر الثانوية والتي تتمثل بالكتب والأدبيات والدراسات من قواعد البيانات الورقية والإلكترونية والأطروحات الجامعية المنشورة وغير المنشورة، وكذلك المواقع الرسمية للحصول على القوائم المالية للبنوك وذلك من أجل استخدام بياناتها في احتساب المعادلات والنسب لاستخلاص البيانات المطلوبة لأغراض الدراسة، وأي مرجع ذو صلة بموضوع الدراسة لتساعد الباحث في الاطلاع على ما هو مفيد وداعم فيما يخص الدراسة الحالية.

#### فترة الدراسة

امتدت فترة الدراسة من عام 2015 حتى عام 2020.

#### متغيرات الدراسة

اعتماداً على أهداف البحث ومشكلته، فإن هذا البحث يعتمد على كل من المتغيرات التالية:

#### • المتغيرات المستقلة

1. نسبة التركيز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي (HHI\_S)
2. نسبة التركيز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب أنواع التسهيلات (HHI\_T)

#### • المتغير التابع

1. عائد محفظة التسهيلات الائتمانية: صافي الفوائد والعمولات الدائنة للتسهيلات الائتمانية

المباشرة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة (RETURN)

2. ربحية البنك: صافي الربح إلى إجمالي الأصول (PROFIT)

#### • المتغيرات الضابطة

1. نسبة السيولة: نسبة إجمالي التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الودائع (LIQ)

2. حجم البنك: اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول (BS)

#### فرضيات الدراسة

➤ **الفرضية الأولى:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $p \leq 5\%$ ) للتركز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي على عائد المحفظة لدى البنوك التقليدية السورية.

➤ **الفرضية الثانية:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $p \leq 5\%$ ) للتركز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي على ربحية البنوك التقليدية السورية.

➤ **الفرضية الثالثة:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $p \leq 5\%$ ) للتركز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب أنواع التسهيلات على عائد المحفظة لدى البنوك التقليدية السورية.

➤ **الفرضية الرابعة:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $p \leq 5\%$ ) للتركز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب أنواع التسهيلات على ربحية البنوك التقليدية السورية.

#### الإطار النظري

المبحث الأول: التركيز، مفهومه، قياسه

#### مفهوم التركيز والتركز الائتماني

لا يعد التركيز من المفاهيم الحديثة، إذ ظهر في القرن التاسع عشر من قبل الاقتصادي الفرنسي المشهور Jean Charles Leonard Simonde de Sismondi. أما مفهوم التركيز فيعني مدى تركيز إنتاج إحدى الصناعات أو الأسواق لدى عدد محدود من المنشآت. كما يعني التوزيع النسبي للحجم الكلي للصناعة بين المنشآت المنتجة فيها (علي، 2015، 128).

ولكن مع زيادة حجم الأعمال وتوسعها بشكل كبير، أصبح لمفهوم التركيز شمولية التطبيق على كافة المجالات، حيث كان أحدها المجال المصرفي الذي دفعت خدماته الائتمانية العديدة إلى ظهور مفهوم التركيز الائتماني ونقيضه التنوع الائتماني. وبذلك يعرف التركيز الائتماني بأنه عملية توظيف جميع الموارد في نشاط أو قطاع واحد دوناً عن غيره من النشاطات والقطاعات، أو بصورة أخرى هو التوجه إلى عدم التنوع في تقديم التسهيلات المصرفية على مستوى القطاعات الاقتصادية أو على مستوى الجغرافيا المكانية أو على مستوى أحجام العملاء.

تختلف أسباب وموجبات توجه الإدارات المصرفية إلى التركيز في محافظها الائتمانية من مصرف إلى آخر، لكن أهم هذه الأسباب هو حجم الملاءة المالية التي يتمتع بها العميل موضوع التركيز ومدى استقرار مجاله الاقتصادي وقدرته على الانتاج وتحقيق عائد يمكنه من سداد قيمة التسهيل والفوائد المترتبة عليه. من هنا نستنتج أنه على قدر ما يمكن لعملية التركيز الائتماني أن تحقق أرباح وعوائد جيدة للبنك في حال تم توظيف الموارد بالشكل الصحيح إلا أنها لا تخلو من أخطار احتمالية تعثر العميل والتي ستحمل البنك والمحفظة الائتمانية خسائر فادحة نتيجة عدم التنوع، فإنه في حال التنوع ينخفض أثر تعثر أحد العملاء في خدمة دينه على المحفظة الائتمانية للمصرف ( Joseph, 2006, 271).

لقد ظهرت الكثير من الأزمات المصرفية بسبب التحكم غير الملائم في مخاطر التركيز خلال السنوات الماضية، حيث أثبتت الدراسة للعديد من حالات التعثر أن العامل المشترك بينها كان عدم التعرف على المخاطر وعدم الدقة في كثير من الأحيان في تقدير مداها، ما أدى إلى الإخفاق الذي تسبب في الكثير من الخسائر للمودعين، والمساهمين، وللاقتصاد ككل. لذلك اعتمدت البنوك الحديثة عوامل تحدد مكونات المحفظة وتساعد في قرارات الإقراض، أهمها التصنيف، حجم البنك، الخبرة، العوائد المتوقعة، السياسة المصرفية، والتشريعات وبالطبع الدراسة المستفيضة للعميل والتأكد من قدرته على السداد.

أنواع التركيز الائتماني: (البنك المركزي المصري, 2019, 10)

النوع الأول: التركيز الفردي

وهو التركيز الذي يحدث على مستوى العملاء والأطراف المرتبطة بهم ويطلق عليه اسم (تركز العميل الواحد)، حيث يعد نتاج لقيام البنك بتوجيه الائتمان إلى عميل واحد نظراً لضخامة مركزه والامتتاع عن تقديمه لعملاء آخرين.

### النوع الثاني: التركيز القطاعي

والذي ينتج عن التراكزات الكبيرة لدى مجموعات من الأطراف التي يكون احتمال إخفاقهم في السداد مرتبط بعوامل مشتركة بينهم مثل: النشاط الاقتصادي، الموقع الجغرافي، العملة.

### النوع الثالث: التركيز النوعي

هو التركيز الذي ينتج عن ارتفاع عمليات المنح من نوع ائتماني واحد فضلاً عن بقية أنواع التسهيلات المقدمة من قبل البنك وهذا يعود إلى خصائص كل نوع من الأنواع ومدى قدرته على تلبية احتياجات العملاء وغالباً ما يكون النوع الأكثر رواجاً هو القروض كونها تعد الأفضل بالنسبة للعملاء في التوظيفات العملية والأكثر ربحاً بالنسبة للبنوك.

### طرق قياس التركيز الائتماني:

إنه ومع انتشار ظاهرة التركيز في القرن التاسع عشر كما ذكرنا سابقاً، أصبح من الضروري العمل على إيجاد طريقة لحساب حجم التركيز وهو ما يفيد أصحاب القرار في القطاعات الاقتصادية للعمل على اتخاذ القرارات الإنتاجية بشكل أفضل، ومن هنا بدأ الباحثين وأصحاب القرار باستخدام الطريقة الرئيسية في حساب التركيز وهي (معادلة نسبة التركيز) التي تحسب بجمع الحصص النسبية لأكبر عدد محدد من مكونات المجال المراد دراسته وبذلك ينتج لدينا نسبة الحصص الاجمالية لهؤلاء المكونات من المجال كاملاً وهو ما يعبر عن نسبة التركيز فيه، وتتراوح النسبة بين 0% و 100%، فإذا كانت النسبة بين 0% و 50% فهذا يدل على تركيز منخفض، ولو كانت بن 51% و 100% فهذا يدل على نسبة تركيز مرتفعة نسبياً.

لقد ازدادت الحاجة لتطوير نماذج أخرى لقياس التركيز بشكل يعطي نتائج أكثر دقة وفاعلية، لذلك ومع مرور الزمن تعددت مقاييس التركيز بشكل كبير، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: Gini, Coefficient, Shannon Entropy, Lorenz Curve, Hannah and Kay, Herfindahl-Hirschman. الخ، لكن مؤشر Herfindahl-Hirschman يعد أهم هذه

المقاييس نظراً إلى الميزات التي يتمتع بها، والتي جعلته أكثر استخداماً في البحوث العلمية التي تناولت التركزات بشكل عام والتركز الائتماني بشكل خاص، كما أن الخصائص التي يتمتع بها هذا المؤشر تعبر عن تركيز الصناعة المصرفية ككل، وتمكننا من الربط بين هياكل الصناعة والربحية. يمكن قياس مؤشر Herfindahl–Hirschman بالمعادلة الآتية (علي، 2015، 131):

$$HHI = \sum_{i=1}^n \left( \frac{Xi}{X} \right)^2$$

إذ:

HHI: قيمة المؤشر

$X_i$ : قيمة التسهيلات الائتمانية الصافية الممنوحة من قبل المصرف للقطاع (i) أو للصناعة (i) أو

لخط الأعمال (i)

$X$ : مجموع صافي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصرف، ومن ثم فإن:

$$X = \sum_{i=1}^n Xi$$

$N$ : عدد القطاعات الاقتصادية أو عدد الصناعات أو عدد خطوط الأعمال الممولة

تمثل القيمة  $1/N$  الحد الأدنى للمقياس، وهي تشير إلى تنوع كامل، وأن كل قطاع اقتصادي أخذ نصيباً متساوياً من التسهيلات الائتمانية الممنوحة، أما القيمة 1 فهي تمثل أكبر قيمة للمقياس، وتشير إلى تركيز كامل، أي إن التسهيلات الائتمانية الممنوحة تتركز في قطاع اقتصادي واحد.

### المبحث الثاني: التسهيلات الائتمانية وأنواعها

مع تطور العمل المصرفي وكذلك الخدمات المصرفية التي تواكب حركة التبادل الدولي والتجارة الدولية كان لا بد من ابتكار أدوات جديدة للتمويل تختلف عن الشكل التقليدي للقروض، إضافة إلى ظهور ما سمي "بالصيرفة الإسلامية" وما تضمنت من صيغ تمويل جديدة مبتكرة تتناسب والشريعة الإسلامية من حيث تحريماتها، لذا سيتم الحديث في هذا المبحث عن التسهيلات الائتمانية

المصرفية في المصارف التجارية بشكل عام والتي تقسم إلى نوعين (الحسين والبشاري، 2012،  
:105)

• النوع الأول: التسهيلات الائتمانية المباشرة:

تسمى التسهيلات الائتمانية المباشرة بالائتمان النقدي المباشر وهو الأكثر شيوعاً ضمن نشاطات المصرف، وتتمثل بتقديم المصرف مبالغ نقدية مباشرة لطالب الائتمان لاستخدامها في تمويل مشاريعه ضمن ضمانات محددة تصدرها إدارة المصرف (بدارين ولؤي، 2015، 32). وهي التسهيلات التي ترتب التزاماً على المصرف، أي أنه يتم دفعها للعميل لدى المصرف إما نقداً سواء بسحبها من الصندوق أو من خلال تسجيلها على حساب جاري مدين، أو من خلال قيدها لحساب العميل عند الاستحقاق (بدارين ولؤي، 2015، 37). وبالتالي فإن التسهيلات المباشرة يترتب عليها انتقال جزء من نقدية المصرف (الأموال السائلة) الى موجودات أخرى لدى العميل (حاج ومحمد، 2020، 28).

تقسم التسهيلات الائتمانية المباشرة الى :

• القروض

تعد القروض المصرفية من العوامل الهامة لعملية خلق الائتمان. تنشأ القروض نتيجة لزيادة في الودائع والنقد المتداول، وتأتي أهميتها بسبب دورها في تسهيل المعاملات عامة والتي أصبحت تقوم على أساس العقود والوعد بالوفاء (مقابلة ومحمود، 2018، 56). كما وتتجلى أهمية القروض من خلال الوظائف التي تقوم بها مثل تمويل الإنتاج والعمليات الاستثمارية المختلفة، تمويل الاستهلاك (كتمويل سيارة أو أثاث)، تمويل الأغراض التجارية (سواء التجارة الداخلية أو التجارة الخارجية). كما وتشمل القروض في نطاق أهميتها المنح المختص بتمويل المباني والأراضي والعقارات المختلفة والتي عادة ما تكون مدة هذه القروض طويلة الأجل. وأخيراً، تستهدف القروض المزارعون لتمويل شراء البذور والمعدات الزراعية والتي عادة ما تكون قصيرة الأجل لتتماشى مع المواسم الزراعية (حسين وشويش، 2019، 62).

من حيث المدة الزمنية، تقسم القروض الى قروض قصيرة الأجل، وهي القروض التي تكون مدتها أقل من سنة وغالباً ما يتم منحها من أجل تمويل رأس المال العامل وتكون مخاطرها أقل من مخاطر القروض المتوسطة وطويلة الأجل (مقابلة ومحمود، 2018، 60). في المقابل، القروض متوسطة الأجل تتراوح مدتها بين سنتين لخمس سنوات، وأخيراً القروض طويلة الأجل، وهي القروض التي تتجاوز مدتها الخمس سنوات حيث يتم منحها من أجل تمويل الأصول الثابتة والرأسمالية وكذلك في تمويل المشاريع الاستثمارية (شاهين وآخرون، 2019، 144).

#### • حسابات الجاري مدين

وهي عبارة عن اتفاق بين المصرف وطالب الائتمان يضع المصرف بموجبه ائتماناً نقدياً بشكل تسهيلات تحت تصرف العميل يسمح له بالسحب منه بحيث يكون رصيد الحساب مدينياً إلى حد معين أو بمعنى آخر إلى سقف أعلى متفق عليه مع العميل وذلك خلال فترة الائتمان والتي تكون في العادة سنة واحدة قابلة للتجديد (قبرصلي، 2013، 17).

#### • السندات التجارية المحسومة

وهي السندات التي يقوم البنك بتمويل حاملها لمدة محددة قبل مواعيد استحقاقها ويقوم بدفع قيمتها بشكل نقدي بعد خصم مبلغ معين يعد بدلاً عن فوائد الإقراض بما يتناسب مع فائدة السند للفترة المتبقية لاستحقاقه وهذا ما يسمى (الحسم)، ويقوم البنك بعد ذلك بتحصيل قيمة السند من العميل المسحوب عليه هذا السند أو يقوم بعملية (إعادة الحسم) لهذا السند عن طريق المصرف المركزي.

#### • بطاقات الائتمان

وهي البطاقات التي تصدرها البنوك ليستخدمها العملاء في عملياتهم النقدية كالسحب النقدي والمشتريات وذلك بسقف تسهيل ائتماني معين يقوم العميل عند نهاية فترة الائتمان الدورية المتفق عليها بسداده مضافاً إليه نسبة الفائدة المتفق عليها، وإن هذه البطاقات يتم إصدارها للعملاء أصحاب السجلات الائتمانية ذات التصنيف الجيد والذين يقدمون ضمانات تثبت قدرتهم الدورية على السداد.

• التمويل التأجيري

أعتبر التمويل التأجيري من الأشكال الجديدة للانتمان المصرفي المباشر ومن الابتكارات المصرفية الحديثة الذي يمكن الشركات الحصول على الموجودات والأصول اللازمة دون أن تضطر الى دفع كامل القيمة أو الكلفة. بموجب هذا النوع من التسهيلات يقوم المصرف وهو (المؤجر) بتأجير العميل وهو (المستأجر) للأصل المحدد بقيمة ايجارية محددة تسدد بألية منتظمة وتنتهي بتحويل ملكية هذه الأصول المؤجرة الى المستأجر عندما يسدد العميل كامل الأقساط المستحقة في الوقت المحدد، كما يحق للمصرف استرداد الأصل المؤجر في حال عدم التزام المستأجر أو امتناعه عن السداد (حمبلي وعمار، 2019، 120).

• التسهيلات الائتمانية غير المباشرة:

وهي التسهيلات التي لا تدفع للعميل مباشرة، بل تقدم إليه بطرق مختلفة وفي حال إخلال العميل بالتزامه تجاه المستفيد فإن هذه التسهيلات تشكل التزاماً فعلياً على المصرف بغض النظر عن قبول العميل أو رفضه لعملية الدفع كالاتمادات المستتدة وخطابات الضمان (القضاة والحمدان، 2013، 75).

المبحث الثالث: المخاطر المصرفية ومسبباتها وعلاقتها بالتركز

يوجد عدد كبير من التصنيفات التي يمكن أن تصنف المخاطر بناء عليها، وفيما يلي أهم المخاطر المالية:

• المخاطر الائتمانية

يمكن تعريف المخاطر الائتمانية على أنها الخسائر التي من الممكن أن تتحملها البنوك كنتيجة لعدم قدرة العملاء أو عدم وجود النية لديهم لسداد القروض والفوائد المترتبة عليها في الوقت المتفق وعليه فإن المخاطر الائتمانية هي تلك المخاطر التي تتكون نتيجة لعدم التزام المقترضين بأي من بنود العقود الائتمانية مما يلحق خسارة محتملة بالبنوك خاصة في حالة عدم تحوطها بما يكفي (محمد وحמיד، 2020، 135).

تعتبر المخاطر الائتمانية من أكثر المخاطر التي يواجهها القطاع المصرفي في الوقت الحالي، وعلى الرغم من تعدد المخاطر التي قد تواجه البنوك (الغرايبية وآخرون، 2015، 122) إلا أن النطاق الأكبر من الدراسات والجهود الأكاديمية أكدت على أن السواد الأعظم من الأزمات التي تعرض لها القطاع المصرفي في مختلف البلدان كانت ترجع للتعثر الائتماني للمقترضين، ولعدم قدرتهم على سداد المستحقات المالية في الوقت المحدد (داودي وبوسنة، 2013، 18).

يرى الباحث أن التقليل من المخاطر الائتمانية يتم من خلال الاهتمام بتطبيق ما ينص عليه اتفاق بازل 2 خاصة بما يخص تصنيف العملاء قبل إعطاء الموافقات على المنح الائتماني.

إن النظام التصنيفي المعتمد على الدرجات الائتمانية يبرز أهم نقاط القوة ونقاط الضعف للعميل، وهذا التحليل بدوره يقلل من الاعتماد على الحكم الشخصي من قبل موظفي الائتمان ويسهل إيصال المعلومات إلى متخذي القرارات. وتقسم أخطار الائتمان إلى (محمد وحמיד، 2020، 27):

1. أخطار الطرف المقابل وهي المخاطر الناتجة بسبب تدني الجودة الائتمانية لعملاء

البنك المقترضين (محمد وحמיד، 2020، 45).

2. أخطار البلدان وهي المخاطر الناتجة من الاضطرابات السياسية أو الاقتصادية والتي

قد تقود البلدان أو الحكومات الأجنبية للتخلي عن التزاماتها (داودي وبوسنة، 2013،

38).

3. أخطار التسوية وهي المخاطر المتعلقة بالمعاملات التي لم يتم تسليمها مقابل دفع مبلغ

مالي من طرف آخر. وهذا يعني أن يقوم البنك بالدفع لطرف مقابل انتظار حدوث

تسويات في المقابل. مثال على ذلك عملية تسهيل الكفالات مع عدم وجود الضمانات

التي تغطي القيمة الخاصة بالكفالة (محمد وحמיד، 2020، 45).

وفيما يخص مخاطر التركيز الائتمانية أي المرتبطة بمخاطر الائتمان فهي تظهر نتيجة تخصيص

توظيفات البنك لدى عميل معين أو أي جهة مرتبطة أو ذات صلة به بشكل مباشر أو غير مباشر،

أو في أحد القطاعات الاقتصادية، أو الأماكن الجغرافية، أو غيرها من عوامل التركيز، والتي من

الممكن أن ينشأ عن تعثرها أثر سلبي جسيم على البنك ومركزه المالي وقابليته على الاستمرار بتقديم

خدماته في المستقبل.

### • مخاطر السوق

وهذه المخاطر تنتج من الخسائر الناجمة عن التحركات المعاكسة والغير متوقعة في الأسواق والتي بدورها تضعف من قيمة الجهات الفاعلة في الأسواق، وتسمى هذه العوامل في الأسواق المتقلبة عشوائياً بـ "عوامل الخطر" ومن الأمثلة على هذه المخاطر التقلبات في أسعار الفائدة والتغير في أسعار الصرف للعملة الأجنبية (خميسي، 2015، 54). وهي تنطبق على الوضع الحالي للأسواق السورية نتاجاً لتبعات الأزمة والعقوبات المفروضة على البلاد من الدول الغربية فقد أثر ذلك سلباً على استقرار الأسعار بشكل عام وعلى أسعار صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، ما أدى إلى تأثير أعمال البنوك وأعمال القطاعات الاقتصادية جميعها.

وبذلك نستنتج أن مخاطر التركيز المتعلقة بالسوق هي التي تنشأ عن التركيز في محفظة البنك المالية المخصصة للاستثمار في الأعمال التجارية (المتاجرة)، فلو قام البنك بتوظيف موارده في عملة نقدية واحدة أو قام بشراء أوراق مالية ذات مصدر معين دوناً عن العملات والمصادر الأخرى فإن أي تغير أو تقلب سلبي في أسعار هذه الاستثمارات في السوق قد يؤدي إلى خسائر فادحة في محفظة المتاجرة وذلك لعدم تنوع العناصر الاستثمارية فيها والتي كان من الممكن أن تقلل من الضرر الكبير الذي سيلحق بالبنك.

### • مخاطر أسعار الفائدة

أن من أهم الأمثلة على أخطار السوق هي أخطار أسعار الفائدة والمتمثلة في المخاطر الناجمة عن الفجوة ما بين موجودات البنك والتزاماته من ناحية وما بين التغيرات بسعر الفائدة. أي أنه كلما زاد الفرق ما بين الفوائد المقبوضة من منح التسهيلات وما بين الفوائد المدفوعة للمودعين على الودائع سينتج فجوة موجبة تؤدي إلى ارتفاع في ربح البنك والعكس هو ما سيحدث في حال انخفاضها أي أن البنك سيخسر بانخفاضها.

### • أخطار السيولة

وتعرف أخطار السيولة على أنها "المخاطر التي تنشأ عن عدم قدرة البنك على مواجهة السحوبات المفاجئة على الودائع، أو عدم قدرته على مقابلة طلبات النقد من المقترضين (بن سليم، 2016،

84). أي أن الازدياد في الطلب على النقد سيواجه أولاً بالنقدية المتوفرة، ثم بالاستثمارات قصيرة الأجل، وبمجرد تسييل هذه الاستثمارات تكون سيولة البنك في حالة مواجهة خطر السيولة. وكما هو الحال في باقي المخاطر المصرفية فإنه من الممكن أن تكون مخاطر السيولة ناتجة عن عملية التركيز في أحد مصادر التمويل للحصول على السيولة، كأن تتركز الاستثمارات في أدوات مالية يصعب تسييلها نتيجة انخفاض حجم الطلب عليها أو تركز اعتماد البنك على مجموعة محدودة من المودعين.

بناء على كل ما سبق يمكننا تعريف علاقة المخاطر المصرفية بمخاطر التركيز على الشكل التالي:

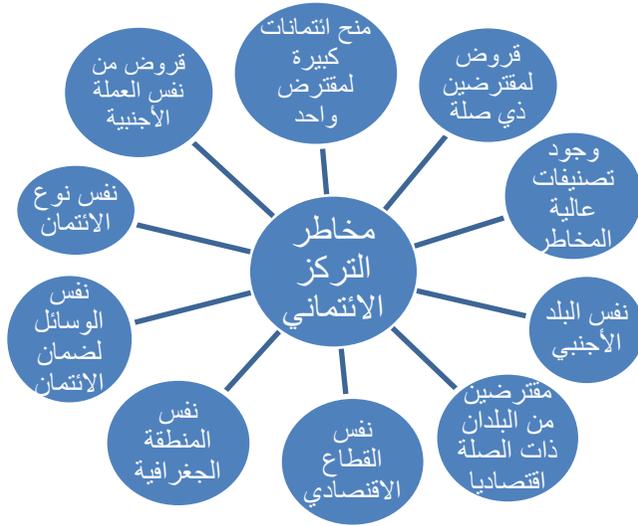
### مفهوم تركيز المخاطر (اسماعيل، 2021، 11)

وهي المخاطر التي قد تتعرض لها المؤسسة جراء عدم التنوع، سواءً على صعيد العملاء، أو القطاعات، أو المناطق الجغرافية، أو الأدوات، أو الضمانات، أو العملات.

في مجال الإقراض يشير مصطلح "مخاطر التركيز" في سياق المعاملات المصرفية بشكل عام إلى المخاطر الناشئة عن التوزيع غير المتكافئ في الائتمان أو أي علاقات تجارية أخرى أو من التركيز في قطاعات الأعمال أو المناطق الجغرافية القادرة على التسبب في تحقيق خسائر كبيرة بما يكفي لتعريض المؤسسات المصرفية والمالية للخسارة.

تنشأ مخاطر التركيز الائتماني من تركيز توظيفات البنك لدى عميل واحد أو أطراف مرتبطة به بشكل مباشر أو غير مباشر، أو تركيز للتوظيفات مع مجموعة من الأطراف المقابلة التي من المحتمل إخفاقها ارتباطاً بعوامل مشتركة من الموقع الجغرافي، أو طبيعة النشاط، وغيرها من العوامل، مما قد يؤدي إلى خسائر جسيمة تهدد القدرة على القيام بالأنشطة الرئيسية.

على سبيل المثال يقدم البنك المركزي الألماني (Bundesbank Deutsche) وجهة نظر تنص على أن مخاطر التركيز الائتماني تنشأ بسبب التوزيع غير المتكافئ بين المقترضين المنفصلين (تركز مقترض واحد) أو قطاعات الصناعة والمناطق الجغرافية (التركز القطاعي).



شكل (1): مصادر تركيز المخاطر في القطاع المصرفي  
المصدر: (Valvonis, 2007, 100)

### الدراسة العملية

#### لمحة عن عينة الدراسة

تتكون عينة البحث من خمسة بنوك تقليدية خاصة وتُظهر بياناتها أن الشريحة الأكبر منها متشابهة ومقاربة في العديد من البيانات من حيث سنوات التأسيس ورأس المال المدفوع وعدد الأسهم فضلا عن التطابق التام بينها جميعا من حيث القيمة الاسمية للسهم، إن من شأن هذا التشابه أن يقلل من الانحرافات المحتملة بالنسبة إلى نتائج البحث (علي، 215، 133).

## الجدول (1): بيانات عامة عن البنوك عينة الدراسة

التسلسل	اسم المصرف	الرمز	سنة التأسيس	راس المال المدفوع	القيمة الأسمية للسهم	عدد الأسهم
1	بنك بيمو السعودي الفرنسي	BBSF	2003	10,000,000,000	100	100,000,000
2	بنك سورية والمهجر	BSO	2003	8,640,000,000	100	86,400,000
3	المصرف الدولي للتجارة والتمويل	IBTF	2003	8,400,000,000	100	84,000,000
4	بنك قطر الوطني - سورية	QNBS	2009	16,500,000,000	100	165,000,000
5	بنك سورية والخليج	SGB	2006	10,000,000,000	100	100,000,000

المصدر: البيانات المنشورة على موقع سوق دمشق للأوراق المالية

## تركزت المصارف على مستوى القطاع الاقتصادي

لمعرفة نسب التركيز الائتماني للمصارف عينة الدراسة حسب القطاعات الاقتصادية خلال فترة الدراسة تم استخدام مؤشر Herfindahl-Hirschman والذي قمنا بشرحه سابقاً، حيث تم تطبيق معادلة المؤشر على بيانات المصارف وتحديدًا التسهيلات الائتمانية المباشرة والتي توزعت على القطاعات الاقتصادية التالية: قطاع الصناعة، قطاع التجارة، قطاع الزراعة، قطاع العقارات، قطاع الأفراد والخدمات، القطاع الحكومي، القطاع المالي.

بعد تطبيق المؤشر المذكور تم استخدام الوسط الهندسي لحساب متوسط نسب التركيز الائتماني للفترة كاملة، وذلك لأنه عندما تأخذ قيم المتغيرات شكل النسب، نستخدم المتوسط الهندسي بدلاً من المتوسط الحسابي، بوصفه أقل تأثرًا بالقيم المتطرفة (علي، 2015، 134).

أظهرت النتائج في الجدول (2) أدناه أن متوسطات نسب التركيز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي لفترة الدراسة لدى جميع البنوك تعتبر معتدلة كونها تبعد عن الواحد

## خطر التركيز في محفظة التسهيلات الائتمانية وأثره على عائد المحفظة وربحية البنك

الصحيح، وهذا بدوره يؤكد على سياسة التنوع التي تطبقها البنوك وعلى التزامها بتعليمات المصرف المركزي الخاصة بسقوف ومحددات التركيزات في التمويل.

### الجدول (2): نسب التركيز الائتماني على مستوى القطاع الاقتصادي

البنوك السنوات	BBSF	BSO	IBTF	QNBS	SGB
2015	0.44	0.29	0.45	0.32	0.34
2016	0.44	0.30	0.47	0.35	0.92
2017	0.35	0.37	0.51	0.33	0.91
2018	0.35	0.41	0.50	0.32	0.51
2019	0.36	0.37	0.50	0.38	0.38
2020	0.36	0.40	0.48	0.27	0.64
المتوسط الهندي	0.38	0.35	0.48	0.32	0.57

المصدر: الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للبنوك.

### تركيزات المصارف على مستوى أنواع التسهيلات

لمعرفة نسب التركيز الائتماني للمصارف عينة الدراسة حسب أنواع التسهيلات خلال فترة الدراسة تم استخدام مؤشر Herfindahl–Hirschman والذي قمنا بشرحه سابقاً، حيث تم تطبيق معادلة المؤشر على بيانات البنوك وتحديداً التسهيلات الائتمانية المباشرة والتي توزعت على أربعة أنواع هي: القروض والسلف، السندات المحسومة، حسابات الجاري مدين، وبطاقات الائتمان.

أظهرت النتائج في الجدول (3) أن متوسطات نسب التركيز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب نوع التسهيل في فترة الدراسة متفاوتة ومرتفعة نسبياً، كون أغلبها أقرب إلى الواحد الصحيح. حسب البيانات المالية للبنوك، إن نسب التركيز المرتفعة حسب نوع التسهيل التي سجلتها يرجع سببها لكون القروض والسلف هي الخدمة الائتمانية الأكثر تقدماً من قبل البنوك كونها الأكثر ربحية والأكثر أماناً عند توظيفها بالطرق الصحيحة وللجهات المناسبة، بالإضافة إلى أنها الأكثر طلباً من قبل العملاء لأنها تمكنهم من توظيف الأموال المقترضة بالطريقة الملائمة لكافة أعمالهم على اختلاف

قطاعاتها حيث إن أنواع التسهيلات الأخرى تأخذ طابعاً أكثر عملية فضلاً عن أنها تحمل خصائص معينة يستفيد منها عملاء محددين.

### الجدول (3): نسب التركيز الائتماني على مستوى نوع التسهيل

السنوات - البنوك	BBSF	BSO	IBTF	QNBS	SGB
2015	0.70	0.51	0.54	0.83	0.91
2016	0.71	0.49	0.52	0.84	0.94
2017	0.77	0.62	0.60	0.93	0.94
2018	0.85	0.71	0.52	0.95	0.94
2019	0.85	0.75	0.52	0.96	0.93
2020	0.74	0.93	0.58	0.96	0.98
المتوسط الهندسي	0.77	0.65	0.55	0.91	0.94

المصدر: الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للبنوك.

### اختبار الفرضيات

للإجابة على أسئلة الدراسة وتحقيق أهدافها، يستعرض القسم التالي اختبارات الفرضيات لمعرفة أثر المتغيرات المستقلة التركيز في التسهيلات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي وحسب أنواع التسهيلات على المتغيرات التابعة وهي عائد محفظة التسهيلات مقاساً بنسبة الفوائد والعمولات الدائنة للتسهيلات إلى إجمالي التسهيلات وربحية البنك مقاسة بنسبة صافي الربح إلى إجمالي الأصول في البنوك التجارية العاملة في الجمهورية العربية السورية، وذلك باستخدام أسلوب تحليل انحدار البيانات المقطعية (Panel Data) باستخدام برنامج STATA للفترة من العام 2015 حتى عام 2020.

➤ **الفرضية الأولى:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $p \leq 5\%$ ) للتركز في

محفظة التسهيلات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي على عائد المحفظة لدى البنوك

التقليدية السورية.

جدول (4): نتائج اختبار الفرضية الاولى

		RETURN	
		Fixed	Random
HHI_S	T / Z	0.65	0.25
	Sig	0.519*	0.805*
	Coef.	0.014	0.005
LIQ	T / Z	0.26	-0.97
	Sig	0.798*	0.334*
	Coef.	0.006	-0.023
BS	T / Z	0.90	1.71
	Sig	0.378*	0.086*
	Coef.	0.005	0.009
cons	T / Z	-0.36	-1.05
	Sig	0.720*	0.293*
	Coef.	-0.051	-0.150
R-sq		0.064	0.030
chi2		0.51	3.56
Prob		0.681*	0.313*
Hausman Test		chi2= 6.93, Prob= 0.074*	

المصدر: الباحث من تحليل البيانات برنامج STATA. \* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى  $(\alpha=0.05)$

بناء على الجدول رقم (4) تم اختبار الفرضية باستخدام نموذج الآثار الثابتة (Fixed Effect) ونموذج الآثار العشوائية (Random Effect) ولاختيار النموذج الأكثر كفاءة لاعتماد النتائج تم تطبيق اختبار هاوسمان (Hausman Test) والذي أظهر عدم معنوية في النتائج حيث بلغت (Prob=0.074) وهذا بدوره يؤكد أن الاعتماد على نتائج نموذج الآثار العشوائية (Random Effect) أفضل من نموذج الآثار الثابتة (Fixed Effect).

بناء على ما سبق نلاحظ من خلال الجدول رقم (4) أنه لا توجد علاقة بين نسبة التركيز في التسهيلات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي وعاد المحفظة وذلك حسب قيمة معامل الانحدار

التي بلغت (0.005)، أيضا أظهرت النتائج أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% حيث بلغت نسبة المعنوية (0.805) وهي أكبر من 5%.

فيما يخص المتغيرات الضابطة أظهرت النتائج عدم وجود علاقة وأثر معنوي لنسبة السيولة على عائد المحفظة حيث بلغت نسبة المعنوية لها (0.334) وهي أكبر من (0.05)، كذلك بالنسبة لحجم البنك فلم يكن له أثر ذو دلالة معنوية حيث بلغت نسبة المعنوية (0.086) وهي أكبر من (0.05). وفي تفاصيل نتائج النموذج ككل فلم يثبت وجود أثر ذو دلالة معنوية للمتغير المستقل والمتغيرات الضابطة مجتمعة على المتغير التابع وبلغت نسبة معنويته (0.313) وهي أكبر من (0.05)، وبلغت قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) لنموذج نسبة (0.030) أي أن المتغيرات المستقلة في النموذج استطاعت تفسير (3%) من تباينات المتغير التابع وهي نسبة ضعيفة جداً.

وبناء على ما تقدم نستنتج ما يلي:

نقبل فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $p \leq 5\%$ ) للتركز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي على عائد المحفظة لدى البنوك التقليدية السورية.

➤ الفرضية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $p \leq 5\%$ ) للتركز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي على ربحية البنوك التقليدية السورية.

جدول (5): نتائج اختبار الفرضية الثانية

		PROFIT	
		Fixed	Random
HHI_S	T / Z	-0.74	-1.04
	Sig	0.464*	0.298*
	Coef.	-0.096	-0.146
LIQ	T / Z	-1.32	0.75
	Sig	0.201*	0.455*
	Coef.	-0.212	0.086
BS	T / Z	3.54	1.84
	Sig	0.002*	0.065*
	Coef.	0.119	0.060
cons	T / Z	-3.38	-1.69
	Sig	0.003*	0.091*
	Coef.	-2.871	-1.469
R-sq		0.372	0.224
chi2		4.36	4.96
Prob		0.014*	0.174*
Hausman Test		chi2= 0.25, Prob= 0.969*	

المصدر: الباحث من تحليل البيانات برنامج STATA. \* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى  $(\alpha=0.05)$

بناء على الجدول رقم (5) تم اختبار الفرضية باستخدام نموذج الآثار الثابتة (Fixed Effect) ونموذج الآثار العشوائية (Random Effect) ولاختيار النموذج الأكثر كفاءة لاعتماد النتائج تم تطبيق اختبار هاوسمان (Hausman Test) والذي أظهر عدم معنوية في النتائج حيث بلغت (Prob=0.969) وهذا بدوره يؤكد أن الاعتماد على نتائج نموذج الآثار العشوائية (Random Effect) أفضل من نموذج الآثار الثابتة (Fixed Effect).

بناء على ما سبق نلاحظ من خلال الجدول رقم (5) أنه يوجد علاقة عكسية بين نسبة التركيز في التسهيلات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي وربحية البنك وذلك حسب قيمة معامل الانحدار التي

بلغت (-0.146)، لكن أظهرت النتائج أنه لا يوجد لهذه العلاقة أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% حيث بلغت نسبة المعنوية (0.298) وهي أكبر من 5%.

فيما يخص المتغيرات الضابطة أظهرت النتائج عدم وجود أثر معنوي لنسبة السيولة على ربحية البنك حيث بلغت نسبة المعنوية لها (0.455) وهي أكبر من (0.05)، وكذلك بالنسبة لحجم البنك فلم يكن له أثر ذو دلالة معنوية حيث بلغت نسبة المعنوية (0.065) وهي أكبر من (0.05). وفي تفاصيل نتائج النموذج ككل فقد أثبت عدم وجود أثر ذو دلالة معنوية للمتغير المستقل والمتغيرات الضابطة مجتمعة على المتغير التابع وبلغت نسبة معنويته (0.174) وهي أكبر من (0.05).

وبناء على ما تقدم نستنتج ما يلي:

تقبل فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $p \leq 5\%$ ) للتركز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي على ربحية البنوك التقليدية السورية.

➤ الفرضية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $p \leq 5\%$ ) للتركز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب أنواع التسهيلات على عائد المحفظة لدى البنوك التقليدية السورية.

جدول (6): نتائج اختبار الفرضية الثالثة

		RETURN	
		Fixed	Random
HHI_T	T / Z	1.75	0.34
	Sig	0.094*	0.734*
	Coef.	0.052	0.010
LIQ	T / Z	0.03	-1.48
	Sig	0.974*	0.138*
	Coef.	0.000	-0.037
BS	T / Z	0.41	1.89
	Sig	0.684*	0.059*
	Coef.	0.002	0.010
cons	T / Z	-0.09	-1.27
	Sig	0.928*	0.204*
	Coef.	-0.012	-0.184
R-sq		0.162	0.034
chi2		1.43	5.85
Prob		0.261*	0.118*
Hausman Test		chi2= 8.86, Prob= 0.031*	

المصدر: الباحث من تحليل البيانات برنامج STATA. \* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى  $(\alpha=0.05)$

بناء على الجدول رقم (6) تم اختبار الفرضية باستخدام نموذج الآثار الثابتة (Fixed Effect) ونموذج الآثار العشوائية (Random Effect) واختبار النموذج الأكثر كفاءة لاعتماد النتائج تم تطبيق اختبار هاوسمان (Hausman Test) والذي أظهر معنوية في النتائج حيث بلغت (Prob=0.031) وهي أصغر من (5%) وهذا بدوره يؤكد أن الاعتماد على نتائج نموذج الآثار الثابتة (Fixed Effect) أفضل من نموذج الآثار العشوائية (Random Effect).

بناء على ما سبق نلاحظ من خلال الجدول رقم (6) أنه يوجد علاقة ضعيفة بين نسبة التركيز في التسهيلات الائتمانية حسب أنواع التسهيلات وعائد المحفظة وذلك حسب قيمة معامل الانحدار التي

بلغت (0.05)، لكن أظهرت النتائج أنه لا يوجد لهذه العلاقة أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% حيث بلغت نسبة المعنوية (0.094) وهي أكبر من 5%.

فيما يخص المتغيرات الضابطة أظهرت النتائج عدم وجود أثر معنوي لنسبة السيولة على عائد المحفظة حيث بلغت نسبة المعنوية لها (0.974) وهي أكبر من (0.05)، وكذلك بالنسبة لحجم البنك فلم يكن له أثر ذو دلالة معنوية حيث بلغت نسبة المعنوية (0.684) وهي أكبر من (0.05). وفي تفاصيل نتائج النموذج ككل فقد أثبت عدم وجود أثر ذو دلالة معنوية للمتغير المستقل والمتغيرات الضابطة مجتمعة على المتغير التابع وبلغت نسبة معنويته (0.261) وهي أكبر من (0.05).

وبناء على ما تقدم نستنتج ما يلي:

تقبل فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (  $p \leq 5\%$  ) للتركز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب أنواع التسهيلات على عائد المحفظة لدى البنوك التقليدية السورية.

➤ الفرضية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (  $p \leq 5\%$  ) للتركز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب أنواع التسهيلات على ربحية البنوك التقليدية السورية.

جدول (7): نتائج اختبار الفرضية الرابعة

		PROFIT	
		Fixed	Random
HHI_S	T / Z	-0.95	-0.33
	Sig	0.351*	0.743*
	Coef.	-0.180	-0.057
LIQ	T / Z	-1.17	-0.60
	Sig	0.253*	0.551*
	Coef.	-0.188	-0.085
BS	T / Z	3.67	3.19
	Sig	0.001*	0.001*
	Coef.	0.128	0.102
cons	T / Z	-3.53	-3.09
	Sig	0.002*	0.002*
	Coef.	-3.013	-2.505
R-sq		0.382	0.361
chi2		4.54	10.44
Prob		0.012*	0.015*
Hausman Test		chi2= 5.18, Prob= 0.158*	

المصدر: الباحث من تحليل البيانات برنامج STATA. \* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى  $(\alpha=0.05)$

بناء على الجدول رقم (7) تم اختبار الفرضية باستخدام نموذج الآثار الثابتة (Fixed Effect) ونموذج الآثار العشوائية (Random Effect) واختيار النموذج الأكثر كفاءة لاعتماد النتائج تم تطبيق اختبار هاوسمان (Hausman Test) والذي أظهر عدم معنوية في النتائج حيث بلغت (Prob=0.969) وهذا بدوره يؤكد أن الاعتماد على نتائج نموذج الآثار العشوائية (Random Effect) أفضل من نموذج الآثار الثابتة (Fixed Effect).

بناء على ما سبق نلاحظ من خلال الجدول رقم (7) أنه يوجد علاقة عكسية ضعيفة بين نسبة التركيز في التسهيلات الائتمانية حسب أنواع التسهيلات وربحية البنك وذلك حسب قيمة معامل

الانحدار التي بلغت (-0.057)، لكن أظهرت النتائج أنه لا يوجد لهذه العلاقة أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% حيث بلغت نسبة المعنوية (0.743) وهي أكبر من 5%.  
فيما يخص المتغيرات الضابطة أظهرت النتائج عدم وجود أثر معنوي لنسبة السيولة على ربحية البنك حيث بلغت نسبة المعنوية لها (0.551) وهي أكبر من (0.05)، أما بالنسبة لحجم البنك فكان له أثر ذو دلالة معنوية حيث بلغت نسبة المعنوية (0.001) وهي أصغر من (0.05).  
وفي تفاصيل نتائج النموذج ككل فقد أثبت وجود أثر ذو دلالة معنوية للمتغير المستقل والمتغيرات الضابطة مجتمعة على المتغير التابع وبلغت نسبة معنويته (0.015) وهي أصغر من (0.05)، إلا أنه لم يثبت وجود أثر للتركز حسب أنواع التسهيلات على الربحية وبناء عليه نستنتج ما يلي:  
تقبل فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية (  $p \leq 5\%$  ) للتركز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب أنواع التسهيلات على ربحية البنوك التقليدية السورية.

## الاستنتاجات والمقترحات

في ضوء مراجعة نتائج التحليل الاحصائي توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات والمقترحات التالية:

### الاستنتاجات

- 1- إن درجات التركيز على مستوى القطاع الاقتصادي لدى البنوك عينة الدراسة متفاوتة، ولكن جميعها تقع ضمن الحدود المقبولة وهذا يدل على التزام هذه البنوك بالضوابط والمعايير التي يضعها المصرف المركزي للحد من اخطار التركيز بالإضافة إلى أن الفترة المدروسة تعد فترة عدم استقرار في البلاد وهذا يؤثر بطبعه على جميع القطاعات لذلك لم يكن هناك مجازفات استثمارية أو إقراضية كبيرة في أدائها الائتماني.
- 2- درجات التركيز في محفظة التسهيلات الائتمانية على مستوى نوع التسهيل كانت مرتفعة ومتفاوتة بين البنوك عينة الدراسة وذلك كون عدد أنواع التسهيلات الائتمانية المباشرة المقدمة قليل نسبيا والنوع الأكثر طلبا لدى جميع القطاعات والعملاء هي القروض والسلف كونها الأكثر ملائمة والأسهل توظيفا في أي مجال يمارسه العميل حيث إن بقية أنواع التسهيلات تتطلب ظروف خاصة وتقدم لمجموعة محدودة من العملاء.
- 3- لا يوجد أثر للتركز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي على عائد المحفظة.
- 4- لا يوجد أثر للتركز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي على ربحية البنوك.
- 5- لا يوجد أثر للتركز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب أنواع التسهيلات على عائد المحفظة.
- 6- لا يوجد أثر للتركز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب أنواع التسهيلات على ربحية البنوك.

## المقترحات

في ضوء نتائج الدراسة، توصي الدراسة المصرفيين وأصحاب القرار المصرفي ما يلي:

1. زيادة التنوع في محفظة التسهيلات الائتمانية على مستوى أنواع التسهيلات والتوجه لتسويق الأنواع الأقل طلبا من قبل العملاء ما يحقق التوازن والتنوع المناسب بين جميع الأنواع ويقلل من الخطر على المحفظة.

2. زيادة التنوع في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي وذلك بزيادة الاهتمام بالقطاعات الاقتصادية التي قل المنح لها خلال فترة الدراسة وذلك لمعاودة دوران عجلة انتاجيتها فيما يصب بمصلحة الاقتصاد الوطني.

3. الاستمرار بالالتزام بتعليمات مصرف سورية المركزي فيما يخص نسب ومحدد المنح للقطاعات والجهات المختلفة وذلك للمحافظة على التوازن في محفظة التسهيلات الائتمانية بين التركيز والتنوع قدر الإمكان.

4. استمرار البنوك السورية بالسياسة التي بدأتها لتطوير القطاع المصرفي في البلاد وأتمتة أغلب العمليات المصرفية المقدمة ما يسهل وصولها إلى العملاء على مختلف أشكالهم (أفراد أو شركات) إضافة إلى زيادة قدرة البنك على الرقابة ووضع المحددات المناسبة لسياسة كل بنك بشكل إلكتروني ما يرفع من مستوى التطبيق الفعال لهذه السياسة وتحديد ما يخص عمليات المنح حيث يتمكن كل بنك من معرفة مكونات المحافظ وتقسيماتها بشكل أكثر دقة وكفاءة. ومن أهم الأمثلة الناجحة للتعاملات البنكية الرقمية هي عمليات الدفع الإلكتروني التي بدأت تقدمها البنوك حيث ساهمت بشكل كبير في استقرار الحركة النقدية في البلاد ورفع كفاءة السلطة الرقابية للتحكم بحجم الأموال المتوفرة في الأسواق لتقليل التضخم الحاصل وبنفس الوقت توفير الجهد على العملاء في إنجاز معاملاتهم.

5. رفع مستويات الحوكمة للبنوك والافصاح عن السياسات الخاصة بالتسهيلات الائتمانية.

المراجع

المراجع العربية

(أ) الكتب

1- عصام إسماعيل (2021). مخاطر التركيز الائتماني في المؤسسات المالية والمصرفية. إصدارات صندوق النقد العربي. كتيب عدد (12).

(ب) المجلات والنشرات

1- أكرم محمد حسين، & أبرار عبد الحسين شويش. (2019). دور الإدارة المصرفية الرشيدة في ضمان مخاطر الائتمان المصرفي. مجلة العلوم القانونية، 34(5)، 462-492.

2- المملوك، أنس. (2020). أثر مخاطر التركيز الائتماني القطاعي في ربحية ومخاطر المصارف دراسة تطبيقية على المصارف الاسلامية الخاصة في سورية. مجلة جامعة تشرين. العموم الاقتصادية والقانونية المجلد (64) العدد (1). 589 - 608.

3- شاهين، ع. ا. ش.، عبد الحميد احمد شاهين، عمران، & رجب محمد عمران احمد. (2019). القياس المحاسبي لمخاطر الائتمان في ضوء معايير الرقابة المصرفية لبازل 3 والمعيار 9 IFRS. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، 4(2)، 109-156.

4- الطائي، سجي فتحي محمد يونس. "أثر مخاطر التركيز الائتماني القطاعي في ربحية ورأسمال المصارف التجارية: دراسة تطبيقية على بنك الاسكان الاردني والبنك الاردني الكويتي". تنمية الرافدين: جامعة الموصل - كلية الإدارة والاقتصاد مج35، ع114 (2013): 87 - 104. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/624983>

5- علي، غذوان (2015) بعنوان " أثر تركيز المحفظة الائتمانية في أداء المصارف: دراسة تطبيقية على المصارف التقليدية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق

المالية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد 31 - العدد الثاني - 119 - 146.

6- يوسف محمود، غادة عباس، & صبا قبرصلي. (2013). دور الائتمان المصرفي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية. Tishreen University Journal-Economic and Legal Sciences Series, (3)35.

#### ت) الأبحاث والرسائل غير المنشورة

1- الاء الامين المهدي حاج، & محمد. (2020). مشاكل السيولة النقدية وتأثيرها على الاداء المالي بالبنوك (بالتطبيق على بنك فيصل الإسلامي). جامعة وادي النيل.

2- الحريث، أ. محمد علي عبود مجيد، جامعة حلب، حزوري، د. حسن أحمد اسماعيل، & جامعة حلب. (2018). مخاطر الائتمان وأثرها في كفاية رأس المال المصرفي (دراسة تطبيقية).

3- بدارين، & لؤي. (2019). العوامل المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الفلسطينية.

4- حمبلي، سليمة، زودة، & عمار. (2015). تفعيل إستراتيجية التمويل التاجيري لتطوير صيغ التمويل في الجزائر. جامعة أم البواقي.

5- حمزة، الحسين العباس الحسين، & مصطفى نجم البشاري. (2012). دور حوكمة الشركات في الحد من مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي ( Doctoral Dissertation)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

6- داودي، & بوسنة. (2013). إدارة المخاطر الائتمانية وفق لجنة بازل. جامعة أم البواقي.

7- علي القضاة، & ناصر الحمدان. (2013). أثر هيكل رأس المال على أداء المصارف الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية: دراسة تحليلية.

- 8- محمد الغرابية، ديمة درادكة، & ولاء الباش. (2015). أثر التنوع في محافظ القروض على عائد البنوك-دراسة حالة البنوك التجارية الأردنية.
- 9- مقابلة، س.، سهيل، هيلات، & محمود. (2018). دور السياسات الاقتصادية العربية الرسمية في مواجهة الأزمات المالية والاقتصادية: بعض التجارب الدولية مع التركيز على الأردن. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 19(1)، 99-1.
- 10- منال الخطيب (2004). تكلفة الائتمان المصرفي وقياس مخاطره بالتطبيق على أحد المصارف التجارية السورية. رسالة ماجستير. كلية الاقتصاد، جامعة حلب.
- 11- ولجي، كوثر، عباسة، & نور الدين. (2014). عمليات البنوك المختلفة.

#### المراجع الأجنبية

- 1) ALFARAJ, F. K., & HAMOURI, Q. (2021). The Impact of Credit Concentration on Firm Performance: An Empirical Study of Jordanian Commercial Banks. The Journal of Asian Finance, Economics and Business, 8(6), 769-778.
- 2) Al-Jafari, M. K., & Alchami, M. (2014). Determinants of Bank Profitability: Evidence from Syria. Journal of Applied Finance & Banking.
- 3) Behr, A., Kamp, A., Memmel, C., & Pfingsten, A. (2007). Diversification and the banks' risk-return-characteristics: Evidence from loan portfolios of German banks.
- 4) Bessis, J. (2011). Risk management in banking. John Wiley & Sons.

- 5) Bolarinwa, S. T., & Obembe, O. B. (2017). Concentration–profitability nexus: new approach from causality. *Studies in Microeconomics*, 5(1), 84–98. <https://doi.org/10.1177/2321022217695993>
- 6) Bonti, G, M Kalkbrener, C Lotz and G Stahl (2006): “Credit risk concentrations under stress”, *Journal of Credit Risk*
- 7) Chen Yibing, Wei Xianhua, Zhang Lingling (2013). A New Measurement of Sectoral Concentration of Credit Portfolios. *International Conference on Information Technology and Quantitative Management (ITQM2013)*. 17 (2013) PP. 1231–1240.
- 8) Chen, Y., Wei, X., Zhang, L., & Shi, Y. (2013). Sectoral diversification and the banks’ return and risk: Evidence from Chinese listed commercial banks. *Procedia Computer Science*, 18, 1737–1746.
- 9) Sleimi, M. (2020). Effects of risk management practices on banks' performance: An empirical study of the Jordanian banks. *Management Science Letters*, 10(2), 489–496.
- 10) Valvonis V. (2007) The measurement and control of the risk of the credit concentration. *Ekonomika* 77, 94–113.

#### المواقع الالكترونية

- 1- موقع سوق دمشق للأوراق المالية [www.dse.gov.sy](http://www.dse.gov.sy) (2022).
- 2- موقع هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية [www.scfms.sy](http://www.scfms.sy) (2022).
- 3- موقع مصرف سورية المركزي [www.cb.gov.sy](http://www.cb.gov.sy) (2022).

